5 - منزلة العلماء (5)

خطورة تنقص العلماء (جـ)

1416/8/14هـ

الحَمْدُ للهِ ... أَمَّا بَعدُ:

فَمَعاشِرَ المُسلِمينَ:

تَقَدَّمَ الكَلامُ فِي الجُمُعةِ الماضِيةِ عَن بَعضِ المَظاهِرِ التِي يكونُ فِيها انتِقاصٌ لِلعُلَماءِ وَإزراءٌ، بَل وَازدِراءٌ لِمَقامِهِم ومَكانَتِهِم.

وسَيكونُ الكلامُ فِي هَذا اليومِ -إِن شاءَ اللهُ تَعَالَى- عَن قَضِيَّةٍ واحدةٍ، وهِيَ مَا يَتَعلَّقُ «بِفِقْهِ الواقِعِ»، وهَذِهِ القَضيةُ كَثُرَ الخائِضونَ فِيها، بَل كَثُرَ الجارِحونَ والمُعَدِّلُونَ فِيها، إِمَّا تَخَرُّصاً، وإِمَّا سُوءَ مَقصَدٍ، وَإِمَّا عَن حُسنِ نِيَّةٍ مُجَرَّدَةٍ مِنَ العِلمِ الشَّرعِيِّ وقَواعِدِهِ، وَإِمَّا مُوافقةً لِغَيرِهِ، تَعاطُفاً وَتَولِيًّا، دُونَ بَحثٍ واجتِهادٍ وتَحَرٍّ.

وَيزدادُ الأمرُ خُطورةً فِي ذلكَ إِذا كانَ العُلَماءُ يُعرَضُونَ عَلى مِيزانِ الجَرحِ والتَّعديلِ؛ بِحَسبِ مَعرِفَتِهِم بِتِلكَ القَضِيَّةِ مِن عَدَمِها.

وسَنَقِفُ جَميعاً خَمسَ وَقَفاتٍ فِي هَذِهِ المَسألةِ؛ عَلَّها أَن تَكونَ مُوضِّحَةً لِلصَّوابِ أَو لِبَعضِهِ:

- الوَقفَةُ الأُولَى:

إِنَّ مِن أَكثَرِ مَا يَشْغُبُ بِهِ بعضُ مَن يَنتَقِصُ العُلَماءَ قَضيّةَ فِقهِ الواقِعِ.

فَهذِهِ القَضِيَّةُ هِيَ القَضِيَّةُ الأُمُّ عِندَ بعضِ النَّاسِ، فَيجعَلونَها فَاكِهةَ مَجالِسِهِم، ويَرمُونَ العُلَماءَ بِتَقصيرِهِم أَو جَهلِهِم المُطبِقِ بِفِقهِ الواقِعِ -كَما يَزعُمونَ.

وَلإِبطالِ هَذا المَبدأِ يُقالُ: إِنَّ قَضِيَّةَ بيانِ عَقيدةِ التَّوحيدِ الصحيحةِ ونَشرِها بينَ النَّاسِ مِن أَهَمِّ المُهِمَّاتِ.

وَهِيَ أَعظَمُ المَسؤُولِيَّاتِ التِي كَلَّفَ اللهُ العُلَماءَ بِها لِيُبيِّنُوها للنَّاسِ؛ حَتَّى تَظهَرَ مَقاصِدُها جَلِيّةً واضِحةً، {وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلاَ تَكْتُمُونَهُ}.

رَوى الإِمامُ ابنُ جَرير رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى فِي تَفسيرِهِ عَن قَتادَةَ أَنَّهُ قَالَ: (هَذا مِيثاقٌ أَخَذَهُ اللهُ عَلى أَهلِ العِلمِ، فَمَن عَلِمَ شَيئاً فَليعلِّمهُ، وإِيَّاكُم وكِتمانَ العِلمِ؛ فَإِنَّ كِتمانَ العِلمِ هَلَكَةٌ).

وَقالَ الحافِظُ ابنُ كَثيرٍ رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى عِندَ تَفسيرِ هَذهِ الآيةِ: (فَعَلى العُلَماءِ أَن يَبذُلُوا مَا بِأيدِيهِم مِنَ العِلمِ النَّافِعِ الدَّالِّ عَلى العَمَلِ الصَّالِحِ وَلا يَكتُموا مِنهُ شَيئاً) انتَهى كَلامُهُ رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى.

وَأَعظَمُ العِلمِ النَّافِعِ هُوَ: بَيانُ أَمرِ التَّوحيدِ الصَّحيحِ، وَدَفعُ كُلِّ ما يَشوبُ صَفاءَهُ وَيُكَدِّرُ نَقاءَهُ.

قَالَ شَارِحُ الطَّحاويةِ القاضِي ابنُ أَبِي العِـزِّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَــى فِـي مُقَدِّمَتِهِ عَن عِلمِ التَّوحيدِ الذِي هُو عِلمُ أُصولِ الدِّينِ: (وَحاجَةُ العِبادِ إِليهِ فَوقَ كُلِّ حاجةٍ، وضَرورَتُهُم إِليهِ فَوقَ كُلِّ ضَرورةٍ؛ لأَنَّهُ لاَ حَياةَ لِلقُلوبِ وَلاَ نَعيمَ ولاَ طُمَأنِينةَ إِلاَّ بِأَن تَعرِفَ رَبَّها ومَعبودَها وَفاطِرَها بِأَسمائِهِ وصِفاتِهِ وأَفعالِهِ، ويَكونَ مَع ذلكَ كُلِّهِ أَحَبَّ إِلَيها مِمَّا سِواهُ، ويكونَ سَعيُها فِيما يُقَرِّبُها إِليهِ دونَ غَيرِهِ مِن سائِرِ خَلقِهِ.

ومِنَ المُحالِ أَن تستَقِلَّ العُقولُ بِمَعرِفَةِ ذلكَ وَإِدراكِهِ على التَّفصيلِ، فَاقتَضَتْ رَحمةُ العزيزِ الرَّحيمِ أَن بَعَثَ الرُّسُلَ بِهِ مُعَرِّفينَ، وإِليهِ داعِينَ، وَلِمَن أَجابَهُم مُبشِّرينَ، وَلِمَن خَالَفَهُم مُنذِرينَ، وَجَعَلَ مِفتاحَ دَعوَتِهِم وَزُبدَةَ رِسالَتِهِم: مَعرِفَةَ المَعبودِ سُبحانَهُ بِأَسمائِهِ وصِفاتِهِ وأَفعالِهِ؛ إِذ عَلى هَذهِ المَعرفةِ تُبنَى مَطالِبُ الرِّسالَةِ كُلِّها ...) إِلى آخِرِ كَلامِهِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

فَإِذا كانَ بَيانُ أَمرِ تَوحيدِ اللهِ تَعَالَى أعظَمَ شَيءٍ فِي دَعوةِ الرُّسُلِ؛ فَلِزاماً أَن يَكونَ ذلكَ مِن أَهَمِّ وَظيفةِ العُلَماءِ فِي دَعوَتِهِم وتَعليمِهِم لِلنَّاسِ.

فَإِذا كانَ ذلكَ كَذلِكَ، فَإِنَّ كُلَّ مَن نَصَّبَ نَفسَهُ أَو نَصَّبَتهُ الأُمَّةُ فِي مَقامِ الدَّاعِيةِ المُعَلِّمِ للنَّاسِ، فَعليهِ بِتعليمِ النَّاسِ أَمرَ العقيدةِ الصَّحيحةِ، وتَقريرِ قَواعِدِها وَأُصولِها فِي نُفوسِهِم، فَهذا مِن آكَدِ الأشياءِ عَلى الدَّاعِيَةِ، ويزدادُ هَذا الأمرُ تأكيداً إِذا كانَ المُجتَمَعُ الذِي فِيه الدَّاعِيَةُ مُجتَمَعاً قَد ضَرَبت فِيه البِدَعُ بِأَطْنَابِها.

وَإِنَّ مِنَ التَناقُضِ بِمكانٍ أَن نَرى داعِيةً أَو دُعاةً قَد سَخَّروا أَقلامَهُم ومَنابِرَهُم، بَل وأَفنَوا سِنِيَّ أَعمارِهِم، فِي الحديثِ عَن التَّحليلاتِ السِّياسِيَّةِ، وبناءِ تَصَوُّراتِهِم وتَوَقُّعاتِهِم عَلى ضَوءِ تِلكَ الأَحداثِ. وَمُجتَمَعاتُهُم تَعُجُّ بِأَنواعِ البِدَعِ والمُنكَراتِ العَقديَّةِ، كَالطَّوافِ عَلى الأَضرِحَةِ والمَزاراتِ، والذَّبحِ لِغيرِ اللهِ، ودُعاءِ غَيرِهِ، إِلى غَيرِ ذلكَ مِن سائِرِ المُنكَراتِ، بَل قَد يكونُ مَن يَجلِسُونَ تَحتَ مَنابِرِهِم قَد تَلَبَّسُوا بِأُمورٍ تُنافِي التَّوحيدَ أَو كَمالَهُ، ومَع هَذا كُلِّهِ لَم يُعَرِّجُوا عَلى هَذا الأَمرِ، بَل ولَم يُفَكِّرُوا فِي مُعالَجَتِهِ؛ تَقليلاً مِن شَأنِهِ وتَزهيداً فِي أمرِهِ، وَهذا عَينُ الجَهلِ وأَساسُهُ.

وإلاَّ فَلو ماتَ الإنسانُ جاهِلاً بِواقِعِه، ومَا يَجري حَولَهُ مِنَ المَذاهِبِ والتَّيَّاراتِ، وهُو عَلى مُعتَقَدٍ سَليمٍ، فَهُو خَيرٌ مِمَّن أَحاطَ بِتلكَ المَذاهِبِ عِلماً، وقَد لَوَّثَ مُعتَقَدَهُ بِقوادِحَ عَقَدِيَّةٍ، قَولِيةً كانت أَو فِعلِيةً، نَاهِيكَ عَن تَضييعِ مَسائِلِ العِباداتِ والمُعامَلاتِ.

فَمِنَ المَصائِبِ الكُبرى فِي أُمَّةِ الإِسلامِ: أَن تَنشَأَ أَجيالٌ وَتَشِبَّ وتَشيبَ عَلى الاهتِمامِ بِتَيَّاراتٍ سِياسِيَةٍ، يَتَّبِعونَ أَخبارَها حَذوَ القُذَّةِ بِالقُذَّةِ، وحَذوَ النَّعلِ بِالنَّعلِ، شِبراً بِشِبرٍ وَذِراعاً بِذِراعٍ، وَقد ضَيَّعُوا أمرَ العِنايَةِ بِصلاحِ المُعتَقَدِ، وإِصلاحِ مَسائِلِ العِباداتِ والمُعامَلاتِ، التِي يَحتاجونَ إِليها صَباحَ مَساءَ.

أَمَّا اتخاذُ الجَهلِ بِالواقِعِ ذَريعةً وَسُلَّماً إِلى الطَّعنِ فِي العُلَماءِ وَالنَّيلِ مِن مَقامِهِم، فَهذا مِنَ الخُطُورةِ بِمكانٍ.

قَالَ الشيخُ المُحَدِّثُ الأَلبانِيُّ -أثابَهُ اللهُ تَعَالَى- مُعَلِّقاً عَلى هَذا الأَمرِ: «أَمَّا الطَّعنُ فِي بَعضِ العُلَماءِ أَو طُلاَّبِ العِلمِ، ونَبزِهِم بِجهلِ فِقهِ الواقِعِ، وَرَميهِم بِما يُستَحَى مِن إِيرادِهِ، فَهذا خَطأٌ وغَلَطٌ ظاهِرٌ لاَ يَجوزُ استِمرارُهُ؛ لأَنَّهُ مِنَ التَّباغُضِ الذِي جاءَتِ الأَحاديثُ الكَثيرةُ لِتَنهَى المُسلِمِينَ عَنه، بَل لِتأمُرَهُم بِضِدِّهِ مِنَ التَحَابِّ والتَّلاقِي والتعاوُنِ) انتَهى كَلامُهُ أَثابَهُ اللهُ تَعَالَى.

- الوَقفَةُ الثَّانِيةُ:

مَا المُرادُ بِفِقهِ الواقِعِ؟

أَهُو العُكوفُ عَلى سَمَاعِ ما تَلفِظُهُ الإِذاعاتُ العالَمِيَّةُ وَالقَنواتُ الفَضَائِيَّـةُ مِن أَخبارٍ وتَحليلاتٍ، اللهُ أعلَمُ بِصِدقِها مِن كَذِبِها؟! أَم أَنَّ فِقهَ الواقِعِ هُو استِقراءُ الجَرائدِ والمَجَلاَّتِ وَسَبرُ أَخبارِها، ومِن ثَمَّ إِبداءُ الآراءِ وَالتَّوَقُّعاتِ وَالتَّصَوُّراتِ؟!

أَم أَنَّ فِقهَ الواقِعِ هُو القِراءَةُ عَن مَذاهِبَ مُعاصِرةٍ، وَقَتلُ السَّاعاتِ وَالأوقاتِ فِي فَحصِ مُصطَلَحاتِها وَالكَشفِ عَن مَعانِيها؟!

إِنَّ عِلمَ فِقهِ الواقِعِ هُو: أَن يكونَ عِندَ العالِمِ خَاصّةً إِحاطةٌ -وَلو شِبهَ إِجمالِيةٍ- بِما يَجري فِي مُجتَمَعِهِ، وَيزدادُ طَلَبُهُ وَتَتَبُّعُهُ لِما يَجري حَولَهُ بِحَسَبِ المَصالِحِ الشَّرعِيَّةِ الرَّاجِحَةِ، فَكُلَّما عَلِمَ أَنَّ مُتابَعَةَ قَضِيَّةٍ مُعينةٍ وَالإِحاطَةَ بِها فِيه مَصلَحةٌ راجِحةٌ لِلمُسلِمينَ؛ اجتَهَدَ فِي تَتَبُّعِ تِلكَ القَضِيَّةِ ومَا يَتَعَلَّقُ بِها، سَواءً بِنَفسِهِ أَو بِمَن يَثِقُ بِقُدرَتِهِ وَفَهمِهِ لِذلكَ، أَمَّا أَن يُصبِحَ قامُوساً لِكُلِّ ما يَجرِي حَولَهُ،

فَهذا لَم ولَن يَستَطيعَهُ أَحَدٌ، بَل لو تَفَرَّغَ أَحَدٌ لِذلكَ لأَضاعَ تَعَلُّمَ ما يَجِبُ عَلَيهِ وَينفَعُهُ، وَلا يَكادُ أحدٌ مِمَّن سَلكَ هَذا المَسلَكَ يَسلَمُ، إلاَّ مَن رَحِمَ اللهُ تَعَالَى.

- الوَقفَةُ الثالِثةُ:

إنَّ المُتَتَبِّعَ لِقَضِيَّةٍ مِنَ القَضايا المُعاصِرةِ لاَ يَجوزُ لَهُ أَن يُصدِرَ فِيها حُكماً شَرعِياً، إلاَّ إذا كانَ ذا بَصيرةٍ بِالأدلَّـةِ الشَّرعِيةِ، وعندَهُ القُدرةُ عَلى مُعالجَةِ تلكَ النَّوازِلِ فِي ضَوءِ الأَدلةِ الشَّرعِيةِ.

أَمَّا أَن يُحيطَ الإنسانُ إحاطةً تامةً بِقضيةٍ مُعاصِرَةٍ، ثُمَّ يُجازِفَ بإصدارِ الأَحكامِ دُونَ إحاطةٍ وتَرَوٍّ، فَهذا مِنَ القولِ بِلا عِلمٍ، ومِنَ الخِيانَةِ لِلأُمَّةِ.

فَكَم سَمِعنا وقَرَأنا عَن نوازِلَ حَلَّت بِأُمَّةِ الإسلامِ عَلى اختلافِ أَقطارِها، تَخَرَّصَ فِيها مُتَخَرِّصونَ، وَأجلَبوا بِخَيلِهِم ورَجِلِهِم فِي شَأنِها، ثُمَّ أَصدَروا أَحكامَهُم عَليها بِاليَقينِ التامِّ الجازِمِ، ثُمَّ لَمَّا تَكَشَّفَتِ الغُمَّةُ أَصبَحَت أَحكامُهُم كَسَرابٍ بِقِيْعَةٍ يَحسَبُهُ الظمآنُ ماءً.

- الوَقفَةُ الرابِعَةُ:

إنَّ غِيابَ مَسأَلَةٍ مِن مَسائِلِ الواقعِ ونَوازِلِهِ عَنِ العالِمِ لاَ تَقدَحُ فِي مَكانَةِ العالِمِ ومَنزِلَتِهِ.

فَبعضُ المَسائِلِ قَد يَكونُ أَمرُها خَفِّياً لِلغايَةِ، فَتَظَلُّ طَيَّ الكِتمانِ رَدَحاً مِنَ الزَّمَنِ، ولَيسَ مِن لازِمِ ذلكَ أَن يكونَ تَأَخُّرُ ظُهورِها وفَضحُ أَهلِها مَنقَصَةً فِي العالِمِ.

قَالَ الإمامُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (كانَ جماعةٌ فِي أَيَّامِ النَّبِيِّ ﷺ مُنتَسِبينَ إلى صُحبَتِهِ وإلى مِلَّتِهِ، وهُم فِي البَاطِنِ مَرَدَةُ المُنافِقينَ، قَد يَعرِفُهُمُ النَّبِيُّ ﷺ ولاَ يَعلمُ بِهِم، قَالَ اللهُ تَعَالَى: {وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى النِّفَاقِ لاَ تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ } [سورة التوبة: 101] فَإذا جازَ عَلى سَيِّدِ البَشَرِ أَن لا يَعلمَ بِبَعضِ المُنافِقينَ وهُم مَعهُ فِي المَدينةِ سَنَواتٍ، فَبِالأَوْلَى أَن يَخفَى حالُ جَماعةٍ مِنَ المُنافِقينَ الخارِجينَ عَن دِينِ الإسلامِ بَعدَهُ -عَلَيهِ السَّلامُ- عَلى أُمَّتِهِ)[1] انتَهى كَلامُهُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

اللَّهُمَّ ارزُقنا الاتِّباعَ فِي الأَمرِ، واهدِنا لأَحسَنِ الأخلاقِ لاَ يَهدِي لأَحسَنِها إلاَّ أَنتَ، واصرِف عَنَّا سَيِّئَها لاَ يَصرِفُ عَنَّا سَيِّئَها إلاَّ أنتَ.

---

[1] «سير أعلام النبلاء» للذهبي (14/ 343).

الخطبة الثانية

الحَمدُ للهِ الذِي أَنزَلَ عَلى عَبدِهِ الكِتابَ وَلَم يَجعَل لَهُ عِوَجاً.

مَعاشِرَ المُسلِمِينَ:

- الوَقفَةُ الخامِسَةُ:

أَهمِيَّةُ مَعرِفَةِ فِقهِ الواقِعِ: لاَ شَكَّ وَلاَ رَيبَ أَنَّ إِحاطَةَ العالِمِ بِغالِبِ أخبارِ واقِعِهِ تَزيدُهُ نُوراً وإِدراكاً لِتنزيلِ نُصوصِ الشَّرعِ عَلى تِلكَ الوَقائِعِ وَالنَّوازِلِ، التِي أدركَ غَورَها وسَبَرَ أَبعَادَها، عَلى حَسبِ فَهمِهِ وإِدراكِهِ.

قَالَ الإِمامُ ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

(وَلاَ يَتَمَكَّنُ المُفتِي وَلاَ الحاكِمُ مِنَ الفَتوى وَالحُكمِ بِالحَقِّ إِلاَّ بِنَوعَينِ مِنَ الفَهمِ:

أَحَدُهُما: فَهمُ الواقِعِ، وَالفِقهُ فِيه، وَاستِنباطُ عِلمِ حَقيقةِ مَا وَقَعَ بِالقَرائِنِ وَالأَماراتِ وَالعَلاماتِ حَتَّى يُحيطَ بِهِ عِلماً.

وَالنَّوعُ الثَّانِي: فَهمُ الواجِبِ فِي الواقِعِ، وهُو فَهمُ حُكمِ اللهِ الذِي حَكَمَ بِهِ فِي كِتابِهِ، أَو عَلى لِسانِ رَسولِهِ فِي هَذا الواقِعِ، ثُمَّ يُطْبِقُ أَحدَهُما عَلى الآخَرِ، فَمَن بَذَلَ جُهدَهُ وَاستَفرَغَ وُسعَهُ فِي ذَلِكَ؛ لَم يَعدَم أَجرَينِ أَو أجراً.

فَالعالِمُ مَن يَتَوَصَّلُ بِمعرفةِ الواقِعِ وَالتَّفَقُّهِ فِيه إِلى مَعرفَةِ حُكمِ اللهِ وَرَسولِهِ) [1] انتَهى المُرادُ مِن كَلامِهِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، وهُو كَلامٌ سَديدٌ فِي بابِهِ، قَويُّ الحُجَّةِ بالِغُ المَحَجَّةِ؛ لأَنَّ عَرضَ جَميعِ الأَحوالِ بِقَرائِنِها عَلى نُصوصِ الشَّرعِ، ثُمَّ استخلاصَ الحُكمِ مِن خِلالِ تِلكَ النُّصوصِ هُو المَقصَدُ الشَّرعِيُّ المَأمُورُ بِهِ، ومَا أَجملَ قولَ القائِلِ:

وَالشَّرعُ مِيـــزانُ الأُمـورِ كُلِّهـــا وشَاهِـــــدٌ لِفَرعِها وأَصلِـــــها

وَعَلى هَذا: فَإِنَّ مِنَ الشَّرِّ المُستَطيرِ أَن يَشتَغِلَ أَو يُشغَلَ جَميعُ أَفرادِ المُجتَمَعِ بِتَتَبُّعِ أَخبارِ فِقهِ الواقِعِ، وجَعلِ ذَلكَ الأمرِ أَشبَهَ بِفرائِضِ الأَعيانِ، وتَهويلِ شَأنِ مَن أَهمَلَها أَو زَهِدَ فِيها.

ويَزدادُ الشَّرُّ استِطارةً إِذا شُغِلَ النَّاسُ، واشتَغَلوا بِهذا التَّهويلِ المَزعومِ عَن تَعلُّمِ مَا يَجِبُ عَلَيهِم مَعْرِفَتُهُ.

([1]) «إعلام الموقعين» (1/ 87).

وَلِذا كَان السَّلَفُ رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى يَعيبُونَ عَلى مَن أَهمَلَ تَعَلُّمَ مَا يَحتاجُهُ، عَلى حِسابِ أُمورٍ لاَ تَجِبُ عَليه، وتَكَلَّفَ أَمراً لَم يَصِل إِليه.

وَالأَمثِلَةُ فِي ذلكَ كَثيرةٌ، فَمِن ذَلكَ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ طَبَقاتِ الحَنابِلَةِ: (أَنَّ رَجُلاً دَخَلَ عَلى الإِمامِ أَحمدَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى فَقالَ: أَتوضأُ بِماءِ النّورةِ؟ فَقالَ الإِمامُ أَحمَدُ: مَا أُحِبُّ ذَلكَ، فَقالَ الرَّجُلُ: أَتوضأُ بِماءِ الباقِلاّءِ؟ فَقالَ الإِمامُ أَحمَدُ: مَا أُحِبُّ ذَلكَ، فَقالَ الرَّجُلُ: أَتوضأُ بِماءِ الوَردِ؟ قالَ الإِمامُ أَحمَدُ: مَا أُحِبُّ ذَلكَ.

فَقامَ الرَّجُلُ، فَتعَلَّقَ الإِمامُ أَحمَدُ بِثوبِهِ ثُمَّ سَأَلَهُ عَن ماذا يَقولُ إِذا دَخلَ المَسجِدَ؟ فَسَكَتَ الرَّجُلُ ثُمَّ سَأَلَهُ الإِمامُ عَن ماذا يَقولُ إِذا خَرجَ مِنَ المَسجِدِ؟ فَسَكَتَ الرَّجُلُ، فَقالَ الإِمامُ أَحمَدُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: اذهَبْ فَتَعلَّم هَذا) انتَهى المُرادُ.

وَلِذا فَإِنَّ مِنَ التَّناقُضِ -بَل مِنَ الخِزيِ والعارِ- أَن تَرى شَخصاً أَو أَشخاصاً -أَيّاً كانَ نَوعُهُم- يَتحَدَّثونَ عَن قَضايا سِياسِيَّةٍ وأُخرى فِكريَّةٍ، حتَّى لَيُخَيَّلُ للسَّامِعِ أَنَّهُم أَشبَهُ بِقواميسَ؛ لِسَرْدِهِمُ الأَعدادَ والأَعلامَ والتَّواريخَ، ومَكمَنُ المُصيبَةِ: أَن تُرى مُخالَفَةُ السُّنَّةِ ظَاهِرةً عَلَيهِم فِي أَداءِ عِباداتِهِم مِمَّا لاَ تَبرَأُ الذِّمَّةُ إِلاَّ بِإِتقانِهِ، بَل قَد يَكونُ عِندَهُم انحرافٌ عَقدِيٌّ قَولِيٌّ أَو فِعلِيٌّ، كَتَعظِيمِ بِدعَةٍ وَالمُشاركةِ فِي إِظهارِها وتَأييدِها، ناهِيكَ عَنِ الوُقوعِ فِي بعضِ المَعاصِي الأُخرى كَالغِيبَةِ والنَّميمَةِ والسُّخرِيَّةِ.

أَمَّا قَتلُ الأَوقاتِ بِالقِيلِ والقَالِ والتَّحليلاتِ والتَّوَقُّعاتِ فَحَدِّث وَلاَ حَرَجَ، فَفَوَّتُوا، بَل فَرَّطُوا فِي تَعَلُّمِ مَا يَجِبُ عَلَيهِم، وفَوَّتُوا عَلى عَامةِ النَّاسِ ما هُو أَصلَحُ لِدينِهِم، فَشَغَلوهُم بِمَفضولٍ عَن فاضِلٍ، وَقَد يَكونُ ذلكَ الفَاضِلُ واجِباً فِي أَحيانٍ أُخرَى، فَأَضاعُوا الفَاضِلَ وَلَم يَستَطِيعوا الإِلمامَ بِالمَفضُولِ.

شاهِدُ القَــول:

أَنَّ المُسلِمَ إِذا تَعَلَّمَ ما يَجِبُ عَليه تَعَلُّمُهُ، وَقامَ بِهِ حَقَّ القِيامِ، عَلى حَسبِ استِطاعَتِهِ وجُهدِهِ، فَلا مَانِعَ مِن دُخولِهِ فِيما يُسَمَّى بِمَعرِفَةِ الواقِعِ، شَريطَةَ أَن لا يَتَصَدَّرَ لإِصدارِ الأَحكامِ بِمُجَرَّدِ ظُنونٍ خَمَّنَها فِي نَفسِهِ، دُونَ الرُّجوعِ إِلى أَهلِ العِلمِ الرَّاسِخينَ فِيه، المَوثوقِ بِصِحَّةِ مُعتَقَدِهِم وسَلامَةِ مَنهَجِهِم.

وَمِمَّا يُؤكِّدُ أَهميَّةَ الرُّجوعِ إلى العُلَماءِ والصُّدورِ عَن رأيهم، وَأَنَّ ذلكَ هُوَ عَينُ الصَّوابِ قَولُهُ تَعَالَى: {وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُوْلِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ} [سورة النساء:].

قَالَ الحافِظُ ابنُ كَثيرٍ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (فِيه إنكارٌ عَلى مَن يُبادِرُ إلى الأُمورِ قَبلَ تَحَقُّقِها، فَيُخبرُ بِها ويُفشِيها ويَنشُرُها، وَقَد لا يَكونُ لَها صِحَّةٌ).

وَلِلشَّيخِ السَّعدِيِّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى كَلامٌ نَفيسٌ حَولَ هَذِهِ الآيةِ، ما أَحوَجَ الأُمَّةَ بِعامةٍ، وَشَبابَها خاصةً، إلى مِثلِهِ فِي أُمورِ النَّوازِلِ فِي مِثلِ هَذِهِ الأَزمانِ ونَحوِها.

قَالَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى عِندَ الآيَةِ السَّابِقَةِ: (هَذا تَأديبٌ مِنَ اللهِ لِعبادِهِ عَن فِعلِهِم هَذا غَيرِ اللائِقِ، وَأَنَّهُ يَنبَغِي لَهُم إذا جاءَهُم أَمرٌ مِنَ الأُمورِ المُهِمَّةِ وَالمَصالِحِ العامَّةِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالأَمنِ وسُرورِ المُؤمِنينَ، أَو بِالخَوفِ الذِي فِيه مُصيبةٌ عَلَيهِم، أَن يَتَثَبَّتُوا وَلاَ يَستَعجِلُوا بِإشاعَةِ ذلكَ الخَبرِ، بَل يَرُدُّونَهُ إلى الرَّسُولِ وَإلى أُولِي الأمرِ مِنهم، أهلِ الرَّأيِ وَالعِلمِ والنُّصحِ والعَقلِ والرَّزانَةِ، الذِينَ يَعرفونَ الأُمورَ، ويَعرفُونَ المَصالِحَ وَضِدَّها. فَإن رَأَوا فِي إذاعَتِهِ مَصلحةً ونَشاطاً لِلمُؤمِنينَ، وسُروراً لَهُم، وتَحَرُّزاً مِن أَعدائِهِم؛ فَعَلوا ذلكَ.

وَإن رأَوا ما فِيه مَصلحةٌ، أَو فِيه مَصلحةٌ وَلكِنَّ مَضَرَّتَهُ تَزيدُ عَلى مَصلَحَتِهِ؛ لَم يُذيعُوهُ، وَلِهَذا قَالَ: {لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ } أَي: يَستَخرِجُونَهُ بِفِكرِهِم وَآرائِهِم السَّديدةِ وعُلومِهِم الرَّشيدةِ، وَفِي هَذا دَليلٌ لِقاعِدَةٍ أَدبِيَّةٍ وَهِي: أَنَّهُ إذا حَصَلَ بَحثٌ فِي أمرٍ مِنَ الأُمورِ، يَنبَغِي أَن يُوَلَّى مَن هُو أَهلٌ لِذلِكَ، ويُجْعَلَ إلى أَهلِهِ، وَلا يُتَقَدَّمَ بَينَ أيدِيهِم، فإِنَّهُ أَقربُ إلى الصَّوابِ، وأَحرى للسَّلامَةِ مِنَ الخَطَأِ.

وَفيهِ النَّهيُ عَنِ العَجَلَةِ والتَسَرُّعِ لِنَشرِ الأُمورِ مِن حينِ سَماعِها. والأمرُ بِالتَأَمُّلِ قَبلَ الكَلامِ والنظرِ فِيه: هَل هُو مَصلَحةٌ فَيُقْدِمَ عَليهِ الإِنسانُ، أَم لاَ فَيُحجِمَ عَنهُ؟) انتَهى كَلامُهُ.

وَلَقد أَجادَ وأَفادَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

ولِلحَديثِ عَن العُلَماءِ بَقيةٌ.

اللَّهُمَّ ارزُقنا الإِخلاصَ فِي السِّرِّ والعَلَنِ، وفِي القَولِ والعَمَلِ.

اللَّهُمَّ اجعَل خَيرَ أَعمالِنا خَواتِمَها وخَيرَ أيَّامِنا يَومَ نَلقاكَ.

اللَّهُمَّ وَفِّق عُلماءَنا وعُلَماءَ المُسلِمينَ إلى ما فِيه عِزُّ الإِسلامِ وصَلاحُ المُسلِمينَ.

اللَّهُمَّ احفَظ مُجتَمَعَنا وَوَفِّق شِيبَنا وشَبابَنا إِلى صَالِحِ الأَقوالِ والأَعمالِ يا ربَّ العالَمِينَ.
دَعَوناكَ رَبَّنا فَأَجِبنا، وسأَلناكَ خالِقَنا فَآتِنا سُؤلَنا.